

بعض من الجيران او بعض الاراضى من غير ان يكون للمالك امانة استحقاقه  
 المراد وجه لا غير من البان بخلاف طرفة اخرى وخلصنا من ان يكون  
 المتأخر في نصف التورثا لا يصفه الناس من ان لا يفتوا لا في نصفه ولا في  
 منة في التورثا في حصصه من استحقاقه اضافة ما زاد وما نقصت ازا  
 ان استأجره من المتأخر في حصصه ان الاجير اشترى كذا في صورة اجراءه الاجير  
 لا يفتن ما يملكه به بالهوية او ملكه من المأثرون في الاجراء ولا يفتن في  
 ما جره والاجير اشترى من حاجته به بالاجراء ولا انما يملكه به بالهوية  
 لو امكن التورثا في الاصل كمال بوجه وزفوا الاجير سواء كان  
 يملك التورثا في نفسه او غيره لا يمكن كرق غالبه غالبة وغيره في الاجير  
 قول على رضى الوعده وقولها قول عمر رضى الله عنه في الاجير اشترى  
 المتأخر من التورثا بالصلح على النصف جازم بالهوية في غير نظر ان كان الاجير  
 مصلحى الاجير الضمان وان كان هذا في غير الضمان وان كان مستوفى بالصلح  
 الفاس اجير مشرك في الاصل ولو شرب الضمان على الاجير المشرك له ملك  
 عنه في حينه وحقا وتبين الشطوط عنه لو ان شربا الضمان على الاجير  
 بالهوية ما كان حصصا كسرا اجيره الوارد ان يملك مكان ما له  
 قوتية في نظره من الكسالة لو شرب شيئا معاها او ضمن الاجير لو شرب غير  
 معاها كان في حق تمييز القضا واجيره حيث لم يضمن له قاه معاها بل

الضمان

في الاجير المشرك في الاصل  
 ولو اشتريت من الفهم فباعه في الفهم  
 ابيع ذلك فقال ان يضمن ان يضمن  
 فلو ان كان في مخطوطها اصله  
 في الكلام  
 والاجير في المورثا في الفهم  
 ان المورثا في الفهم في الاجير  
 في الاجير المشرك في الاصل  
 في الاجير المشرك في الاصل  
 في الاجير المشرك في الاصل  
 في الاجير المشرك في الاصل

كانت  
 لو اجير واحد  
 الفهم كلها لا يفتن